

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، محمد إبراهيم ، ناجي الزعبي ، د. محمد الطراونة

المميز ز:

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر  
عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ في القضية رقم  
٢٠١٦/١٤١٧ المتضمن حبسه مدة ستة أشهر والرسوم.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وإجراء  
المقتضى القانوني للأسباب التالية:

١. إن محاكمة المميز بمثابة الوجيهي حرمة من تقديم ما تبقى لديه من بينات  
ودفوع من شأنها أن تؤثر في نتيجة الدعوى.
٢. إن محاكمة المميز بمثابة الوجيهي ونقل جلسات المحكمة إلى مدينة العقبة  
والأحداث التي حصلت في مدينة الكرك منعتة من إمكانية الوصول.

٣. إن المميز معلم في وزارة التربية والتعليم ولا يوجد لديه أسبقيات جرمية وإن المصالحة قد تمت بين الأطراف وإن أعمال نص المادة ٤٥ مكررة من قانون العقوبات واجبة التطبيق.

٤. أن البيانات التي اعتمدت عليها المحكمة لا تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها.

٥. لقد جاء القرار المميز مخالف لقاعدة أن الأحكام الجزائية تبنى على الجرم واليقين لا على الشك والتخمين.

٦. لقد جاء القرار مخالفاً للقانون والأصول.

وبتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز.

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٦/٩٩٨ تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦ قد أحالت المتهم

lawpedia.jo

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن :

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٧/٢ و ٣ و ٧٠ من قانون العقوبات.
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/د من قانون الأسلحة النارية.
- ٣- جنحة الاعتداء على موظف عام أثناء قيامه بواجبات الوظيفة خلافاً للمادة ١٨٧/٢ من قانون العقوبات.
- ٤- جنحة مقاومة رجال الأمن العام خلافاً للمادة ١٨٥ من قانون العقوبات.
- ٥- جنحة تحقير رجال الأمن العام خلافاً للمادة ١٩٦ من قانون العقوبات.
- ٦- جنحة السرقة خلافاً للمادة ٤٠٦ من قانون العقوبات.

- ٧- جنحة إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً للمادة ٤٤٥ من قانون العقوبات.
- ٨- جنحة إلحاق الضرر بالأموال العامة خلافاً للمادة ٤٤٣ من قانون العقوبات.
- ٩- جنحة قيادة مركبة تحت تأثير المشروبات الكحولية خلافاً للمادة ٢٦/ب/١ من قانون السير.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ وبالقضية رقم ٢٠١٦/١٤١٧ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المتضمن:

- ١- براءة المميز من جرمي الشروع بالقتل وقيادة مركبة تحت تأثير المشروبات الكحولية المسندين إليه.
- ٢- إسقاط دعوى الحق العام عن المميز بالنسبة لجنحة إلحاق الضرر بمال الغير المسندة إليه.
- ٣- إدانة المتهم بجنحة الاعتداء على موظف عام أثناء قيامه بواجبات الوظيفة خلافاً للمادة ٢/١٨٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم وعملاً بالمادة ١/١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح حبسه مدة ستة أشهر والرسوم.
- ٤- إدانة المتهم بجنحة السرقة خلافاً للمادة ٤٠٦/أ/١ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم وعملاً بالمادة ١/١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح حبسه مدة ستة أشهر والرسوم.
- ٥- إدانة المميز بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و٤ و١١/د من قانون الأسلحة النارية والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط.
- ٦- إدانة المميز بجنحة مقاومة رجال الأمن العام خلافاً للمادة ١٨٥ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة سنة والرسوم عملاً بالمادة ١/١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح حبسه مدة ستة أشهر والرسوم.
- ٧- إدانة المميز بجنحة تحقير رجال الأمن العام خلافاً للمادة ١٩٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم.

٨- إدانة المميز بجنحة إلحاق الضرر بالأموال العامة خلافاً للمادة ٤٤٣ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم وبالغرامة مئة دينار والرسوم.

٩- عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المميز وهي الحبس مدة ستة أشهر والرسوم وتضمينه الرسوم والنفقات.

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

### وعن أسباب التمييز:

وبالنسبة للسببين الأول والثاني واللذين يدعي فيهما الطاعن بأن لديه بينات ودفع حرم من تقديمها بسبب إجراء محاكمتها بمثابة الجاهي.

فإن محكمة الجنايات الكبرى وبجلسة يوم ٢٠١٦/١٢/١٨ قررت إجراء محاكمة المميز بمثابة الجاهي لتخافه عن حضور تلك الجلسة رغم تفهمه لموعدها.

وحيث إن المتهم يتقدم بهذا الطعن لأول مرة ويدعي بأن لديه بينات ودفع حرم من تقديمها بسبب إجراء محاكمته بمثابة الجاهي فإنه غير ملزم بتقديم معذرة مشروعة مبررة للغياب وفقاً لأحكام المادة ٤/٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتمكين المتهم الطاعن من تقديم بيناته ودفعه التي يدعيها لورود هذين السببين عليه.

لهذا ودون حاجة للرد على باقي أسباب التمييز في هذه المرحلة نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لتمكين المتهم الطاعن من تقديم بيناته ودفعه التي يدعيها ومن ثم إصدار القرار المناسب مع التنويه إلى أنه كان على محكمة الجنايات الكبرى وحال غياب المتهم المكفول عن حضور جلسات المحاكمة

أن تطبيق أحكام المواد ١٢٦ و١٢٧ و١٢٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المتعلقة بإخطار الكفيل بلزوم إحضار مكفوله و/أو أن تصدر مذكرة إحضار بحق الشخص الذي أخرج بالكفالة أمامها وإلزام الكفيل بدفع قيمة الكفالة على اعتبار أن المشرع وضع هذه الأحكام لغايات حسن سير المحاكمات دون أن يخل ذلك بحق المحكمة بإجراء المحاكمة غيابياً أو بمثابة الوجاهي حسب مقتضى الحال.

قراراً صدر بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠/٣/٢٠١٧م

الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق / د.س

lawpedia.jo